دور نظم المعلومات والبحوث البرلمانية في تطوير العمل البرلماني : الحاجة إلى بيوت الخبرة

الدكتور/ لعروسي رابح

أستاذ محاضر قسم أ

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر3

الملخص:

يستند عمل إدارة المؤسسات بكافة أنواعها وعلى مختلف المستويات في جوهره على مجموعة من الأسس تأتي في مقدمتها "المعلومات" والتي تشكل الدعامة الرئيسية لنجاح كافة التدابير والإجراءات في جميع مراحل رسم السياسات العامة للدولة، مرورا بعمليات التخطيط والتنسيق وبناء السيناريوهات ثم تقديم البدائل واختيار أنسبها واتخاذ القرار.

وإن تحديث مؤسسة البرلمان لا يتوقف على تطويره إداريا وإمداده بالمعلومات وتزويده بالأدوات والأساليب التكنولوجية الحديثة، ولكن أيضا يحتاج إلى توفير المناخ المساعد على القيام بدور المناط في عمليات البناء الديمقراطي للحياة السياسية في المجتمعات المتقدمة.

الكلمات المفتاحية: المعلومات - مؤسسة البرلمان - اتخاذ القرار

تمهيد:

إن عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من دول العالم الثالث منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي تعترضها عوائق وتحديات كثيرة، ومن ثم فإن الخطوات الأساسية تتمثل في دعم هذه العملية وبناء المؤسسات الديمقراطية، من خلال البحث عن هي كيفية تحول التغيرات الكمية إلى تحولات نوعية في مؤسسات الحكم الراشد، وتأتي مؤسسة البرلمان على قائمة هذه **التحولات** النوعية، فلا يمكن تحقيق ديمقراطية بلا برلمان، يمثل المواطنين ويعبر عن مصالحهم وتطلعاتهم،

فلقد أصبح موضوع البرلمان أكثر حضورا على الساحة السياسية والفكرية في العالم، وأصبح تطوير عمل المجالس أكثر أهمية في ضوء تحديات العصر والاتجاه نحو عولمة وتطوير المؤسسات والخبرات السياسية، مما جعل الأخذ بآليات العمل المؤسسي للديمقراطية وفي محورها المؤسسة البرلمانية، هذه المؤسسة التي تعتبر من أهم معالم المجتمع الديمقراطي، من خلال تجسيد قيم السيادة الشعبية والحرية والمساواة والمشاركة السياسية .

ووفقا لهذه التحولات والتغيرات الحاصلة، يشهد البرلمان كمؤسسة سياسية تشريعية ورقابية تحديات في الوقت الراهن سواء كانت داخلية أو خارجية، تستوجب ضرورة الاهتمام بتطويره ودعم دوره في المجتمع، وذلك من خلال إصلاحه وتحسين عمله على نحو أفضل مع زيادة فعاليته ودوره في تجسيد الديمقراطية، سيما الاهتمام بالكوادر البشرية العاملة بالمؤسسة.

كما أن هذه الكوادر في الغالب ما تتميز بمزايا تفوق أقرانهم في هذه الأماكن، مما يجعل الباحث البرلماني مستقرا في عمله ويؤدي وظيفته بكفاءة

عالية[1]، وعليه يتطلب الأمر أن يتم توفير بنية قادرة على دعم العمل البرلماني وتعضيده بالخبرات والكفاءات اللازمة لخلق عمل برلماني فعال وجيد، سواء أكان ذلك عبر التكوين المستمر أو الندوات والورشات، أو من خلال الاستعانة بالخبرة وإقحامها كبعد لازم للعمل التشريعي، بالإضافة إلى البنيات اللوجستية التي توفرها الآن الثورة المعلوماتية المتسارعة في وسائل الاتصال، فالبرلمان في القرن الجديد يشترط تأهيلا جديدا يجعله متناغما مع متطلبات الألفية الثالثة [2].

وتبحث هذه الدراسة في أهم المداخل البحثية والتطويرية التي تساهم في تطوير قدرات المؤسسة البرلمانية على العموم والبرلمانيين على وجه الخصوص، وذلك من خلال ما يأتي:

01- نظم المعلومات والبحوث البرلمانية:

تؤكد التجربة الإنسانية بمختلف عصور التاريخ على أن غياب المعلومات أو نقصها وكذا عدم دقتها كانت دائماً العامل المشترك والرئيسي في اتخاذ القرارات غير السليمة والتي تؤدي إلى الفشل والهزيمة عند إدارة أي من الصراعات وضياع الحقوق في أي من عمليات التفاوض والفشل في تنفيذ أي من المشروعات.

وفي عالم اليوم الذي بات يطلق عليه "عصر المعلومات والاتصالات" أصبحت المعلومات تشكل عالماً قائماً بذاته بعد أن صارت تتحكم بكافة مظاهر الحياة وتطورها وصعود مكانتها في حسابات القوة للدولة مع ما تتمتع به من قيمة نسبية خاصة ذات وزن مؤثر بكافة عمليات تحديد الأهداف وصنع سياسات واستراتيجيات تحقيقها في مواجهة التحديات التي تعترض أنشطة مختلف المؤسسات أو الأجهزة أو الشركات.... الخ. كما تبرز أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه المعلومات داخل مؤسسات الدولة من خلال:

- تجنب المفاجأة .فالمفاجآت تحدث في حالة قصور المعلومات أو عدم دقة تقييمها وتقديرها أو عند عدم رفعها في التوقيت المناسب إلى متخذ القرار.

- سرعة اتخاذ القرار في مواجهة التحديات وتحقيق أهدافه

- أن توفر المعلومات وإمكانية استدعائها واستخدامها بواسطة عناصر صنع أو اتخاذ القرار في التوقيت المناسب تساهم لحد بعيد في تجاوز التداعيات السلبية لهذا العامل. فلا جدال في أن لكل من يعمل في مجال المعلومات أو لمن سترفع له المعلومة لاتخاذ القرار "صورة ذهنية خاصة" لتقييم القضايا والمسائل ومن هنا تبرز أهمية المعلومات واستمرار تحديثها بما يضمن تغيير هذه الصورة الذهنية وفقا للمتغيرات وتطور الأحداث كأساس لاتخاذ القرار السليم في المؤسسات بعيداً عن أي انطباعات ذهنية خاطئة تؤثر سلبياً على أي من مراحل اتخاذ القرار.

وتعتبر المؤسسة البرلمانية وتمثلها المجالس الوطنية الموجه للسياسة العامة للدولة في ظل النظم الديمقراطية، حيث تصدر التشريعات اللازمة وتراقب الحكومة في تنفيذ هذه التشريعات، فجميع البرلمانات تحتاج إلى إطار منظم وجهد مستمر في البحوث

3- مدحت حسنين، " منهج إعداد البحوث ...والمعلومات البرلمانية "، **مجلة مجلس الشعب**، العدد11، السنة الرابعة، القاهرة: 1995، ص 24.

[2] - برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، **التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، 2008/11/14 : http://www.pogar.org/arabic/governance/participation.asp.

والدراسات التي تخدم العملية التشريعية[1]، ولكي يقوم البرلمان بوظائفه على الوجه الأكمل فيجب أن يعتمد على نظام معلومات دقيق، فالمعلومات والبحوث من أهم أدوات العمل البرلماني، وزيادة القدرة المؤسسية للبرلمان، فبالرغم من كون البرلمان أحد المؤسسات الرئيسية للحكم، فإنه لن يكون قادرا على ممارسة الحكم بدون المعلومات الكافية[2]، وأيضا يحتاج البرلمان أكثر من غيره من المؤسسات السياسية إلى إدارات حديثة ومتخصصين مدربين في ترتيب وتنظيم وتحليل المعلومات لتقديمها في الوقت المناسب وبالشكل الملائم للأعضاء حتى يمارسوا مهامهم البرلمانية.

ومع تطور العمل البرلماني من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الحديث، تطورت معه إدارة البحوث حيث أصبحت تقدم خدمات بحثية ومعلوماتية مبسطة، ومعمقة مشمولة بالإحصائيات والرسوم البيانية والإشارات المرجعية، وقد تكون تعريفات وبيانات أساسية أو حتى ملخصات موجودة بنتائج البحوث أو مناقشات شفوية، تتنوع حسب نوعية العضو وقدراته، مراعية الفروقات بين الأعضاء، ليس على أساس الانتماء السياسي أو الحزبي أو الفروقات الذاتية، وإنما من حيث متطلبات الوقت والغايات السياسية لدى العضو من وراء طلبه للحصول على تلك الخدمات البحثية والمعلوماتية .

هناك تحد آخر وهو عامل الوقت[3]، فهو من أصعب الأمور التي تواجه البحوث وخدمات المعلومات البرلمانية الحديثة، فتتابع الأحداث وتشابكها وتطورها بسرعة فاقت ما كانت عليه في الماضي، وأهمية عامل الوقت في المؤسسة البرلمانية وكذا الأعضاء، جعل من هذا العامل عنصرا خطيرا يجب أخذه بعين الاعتبار، وهذا يتطلب من إدارة الأبحاث والخدمات والعاملين بها، ومن الباحثين أن يكونوا على كفاءة عالية، وتدريب مستمر لمواكبة إيقاع العمل البرلماني المتلاحق، وغير المنتظم في أغلب الأحيان (حيث تطرأ قضايا مستجدة يحتاج فيها الأعضاء إلى معلومات واستشارات وبيانات آنية)، وبجانب هذه الخدمات المكتوبة، كثيرا ما يحتاج الأعضاء إلى استشارات شفوية عاجلة، أو ردود عن طريق البريد الإلكتروني، وأيضا كثيرا ما يحتاج النواب إلى هذه الخدمات خلال ساعات أو أثناء انعقاد الجلسات أي في ذروة ممارسة العمل البرلماني، لاسيما عند مناقشة مشروع قانون ما أو اتفاقية ... وهذا كله يتطلب توفير قاعدة بيانات تُحدث باستمرار[4].

وبناءً على ما سبق فإن البحوث البرلمانية تمثل ركنا محوريا في عملية تطوير العمل البرلماني، وذلك من زاويتين:

الأولى : جانب الطلب المتزايد على خدمات البحوث البرلمانية، سيما من جانب الأعضاء الجدد في الموضوعات المتخصصة والمستجدة.

الثانية : جانب العرض، أي التقدم المتسارع في تجارب وبرامج تطوير البحوث البرلمانية ذاتها وخصوصا باستخدام التقنيات الحديثة، فيما يجعلها

---

[1] -Philip laundy ,parliaments in the modern world,**www.pogarorg /publications/legislature/sawila** : 10/7/2005 .

[2] - Arthur Lupia and Mathew W .Mc Cubbins ," Who Controls ? Information and the Structure of Legislative Decision Making " , in : Kenth A . Shepsle (eds), **Positive Theories of Congressional Institutions** , Ann Arbor ,The University of Michigan Press , 1995, 201.

[3]- سعيد بريك صميخ المري، إدارة المؤسسات البرلمانية : مع دراسة حالة مجلس الشورى في دولة قطر، (**أطروحة دكتوراه فلسفة في الإدارة العامة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007، ص 177,

- سامي عبد الصادق، **أصول الممارسة البرلمانية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص 115.[4]

منظومة فرعية متكاملة داخل المؤسسة البرلمانية، ولهذا تسمى " نظم البحوث البرلمانية التشريعية " .

وبصرف النظر عن طبيعة الهيكل التنظيمي لخدمات البحوث البرلمانية، فإن التحدي الحقيقي الذي تواجهه اليوم هو تطوير الجودة وملائمة الخدمة والمبادرة، وإنتاج بحوث ودراسات تتسم بدرجة واضحة من التعقد والتعمق والتفصيل، ويشمل تطوير محور نظم المعلومات النقاط الآتية:

أ- مركز الإعلام الآلي و نظم المعلومات :

إن اتجاهات التطوير المؤسسي للبرلمان تتعلق بقضية أساسية، وهي كيفية جعل البرلمان مؤسسة سياسية قوية، وتمثلت تلك القضية في عدد من الأمور، أهمها درجة تدفق المعلومات إلى أعضاء البرلمان وتأثيرها على دور مؤسسة البرلمان في دعم التحول نحو الديمقراطية[1].

لقد أصبحت التقنيات الحديثة سمة أساسية في المؤسسات المختلفة، وعنصرا رئيسيا في تطوير البرلمانات المعاصرة، بداية من الشؤون المالية والإدارية وشؤون العاملين، مرورا بخدمات البحوث وحفظ المستندات والمكتبة، وانتهاء بإدارة الجلسات العامة...

فوجود مثل هذا المركز يسهل توفير الحاسبات الآلية للمساعدة في خدمة البحوث والمعلومات البرلمانية[2]، بالإضافة إلى توفير الجهد والوقت في إعداد البيانات الخاصة بإدارة الشؤون المالية والإدارية وشؤون العاملين، وحفظها في أجهزة الإعلام الآلي، مما يسهل سرعة البحث، واستخراج البيانات المطلوبة، كم يوفر ميزة حفظ المستندات في أقراص الليزر بدلا من الأوراق التي كانت تملأ الأدراج والمكاتب في السابق .

كما يساعد في ترتيب مكتبة المجلس وفهرستها إلكترونيا، مما يبسط عملية البحث عن مؤلف معين، بالإضافة إلى ميزة أخرى بالغة الأهمية وهي أنه يوفر جهاز الإعلام الآلي كشبكة معلومات ومراسلات، وذلك عن طريق خدمة الانترنت، والبريد الإلكتروني، كما تضم الأجهزة عددا من البرمجيات الرئيسية، أهمها فهرسة المناقشات والأسئلة البرلمانية، وقرارات الحكومة ومختلف أنشطة المؤسسة البرلمانية [3].

كما يمكن أن يقوم المركز بتصميم موقع إلكتروني للمؤسسة على شبكة الانترنت، وربط ذلك الموقع بمصادر المعلومات وقواعد البيانات المختلفة، وربطه بمواقع العديد من برلمانات العالم، مما يسهل عملية التواصل البرلماني على المستوى العالمي، كل ذلك يصب في النهاية في أداء العمل البرلماني سواء للمؤسسة البرلمانية كإطار مؤسسي أو لعمل الأعضاء، بصورة مبسطة وسريعة توفر الكثير من الجهد والمال والوقت[4].

ب- المكتبة البرلمانية :

تعد مكتبة البرلمان جزء من أي منظومة الاتصالات والمعلومات العامة في الدولة، وقد يكون للمكتبة التشريعية علاقة مباشرة بالمكتبات العامة الوطنية، حتى تكون جزءا منها، بسبب موقعها المركزي في نظام المعلومات[5]، كما تعد المكتبة مركزا

---

[1] -David Olson and Philip Norton , **The New Parliaments of Central and Eastern Europe** ,London : Frank Cass ,1996 ,pp 167-168.

[2] - Thomas Carothers , " Democracy Assistance The Question of Strategy ", **Democratization** ,Vol .14,No .3, 1997,London ,Frank Cass , pp 109-132.

1- عبد المطلب غانم ، " دور المعلومات في القرار البرلماني "، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول حول إدارة المجالس الوطنية التشريعية**، القاهرة، ماي 2005.

- مجموعة من الخبراء، **البرلمان الإلكتروني**، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008 ، ص ص 15- 16.

[4]

[5] - Kenkman ,p,Ginter , J ,and Kasemets , **A. Use of Social Information in the Law-Making Process of Parliaments: a Comparative Study .Riigikogu Chancellery. Tallinn**, USA, Edwood press, 1998, pp, 78-79.

هاما للباحثين في مختلف التخصصات، وحافظة للذاكرة البرلمانية في الدولة، من الأطراف الأخرى المستفيدة من خدمات المكتبة ووسائل الإعلام التي تهتم بمعرفة ومتابعة الأنشطة البرلمانية المختلفة [1].

قصد تطوير المكتبة بتعبئة المعلومات بكل أشكالها ومصادرها لخدمة أعضاء البرلمان وما يحتاجون إليه من معلومات، لا بد أن تحتفظ المكتبة بأدلة وكشوف ومراصد بيانات تغطي الدراسات والبحوث والأطروحات والتقارير وغيرها من الوثائق، والمشاريع الحكومية أو الدولية المتصلة بالعمل البرلماني، وكذا الخبراء الذين يمكن اللجوء إليهم لإعداد تقارير متخصصة أو تقديم المشورة، وكذا الندوات والأيام الدراسية، وتزويدها بالدوريات الحديثة المحلية والعالمية [2].

وقد يكون للأعضاء دور في إدارة المكتبة حيث تنتمي المكتبة البرلمانية إلى الهيئة التشريعية، فبعض المكتبات البرلمانية تخضع لإشراف أعضاء البرلمان عن طريق لجنة خاصة تسمى " لجنة المكتبة "، أو يكون الإشراف بالتعاون المستمر بين الأعضاء وإدارة المكتبة حول خدماتها و تطوير أدائها، وأن لا يقتصر دور المكتبة البرلمانية على التجميع والتجهيز وإنما ينطوي على استخلاص النتائج مما يتم تجميعه من حقائق من قواعد البيانات العددية والحقائق والمصادر الرسمية وغير الرسمية من الوزارات والإدارات الحكومية ومراكز البحوث، والجمعيات العلمية والمؤسسات والجامعات والمعاهد العلمية، ولهذا لا بد أن يكون هناك علاقة بين المكتبة و البحوث البرلمانية، حيث أصبحت المكتبة مركز إشعاع للمعلومات مهمته خدمة النواب، ولهذا تظهر الحاجة إلى إنشاء إدارة لخدمة البحوث تكون جزءا من المكتبة أو مرتبطة بها.

وبما أن التطوير عملية مستمرة تتفاعل مع الظروف البيئية المحيطة، تبرز الحاجة إلى استحداث لجنة داخل البرلمان تأخذ على عاتقها البحث عن أدوات التطوير والإصلاح، وتستعين بالخبرات البرلمانية في الداخل والخارج [3].

2_ بيوت الخبرة البرلمانية:

فلا شك أن الوظيفة الرئيسية للبحوث البرلمانية هي دعم التطور البرلماني والحياة النيابية، كما أن العملية التشريعية وصناعة القرار البرلماني تتطلبان المعرفة المتعمقة بالكثير من الآراء والمصالح المجتمعية المتنوعة، وكل ذلك يتطلب وجود مؤسسات وآليات منتظمة لجمع المعلومات وتحليلها، وإعداد التقارير وصياغة البدائل القائمة والمحتملة، أي وجود وتفعيل جهاز للأبحاث وبيت الخبرة البرلمانية.

إن" **بيوت الخبرة البرلمانية** Think Tank" : تعني مستودع التفكير وهو مصطلح يتم استخدامه على نطاق واسع، وهو يشير إلى مؤسسات بحثية ذات طبيعة خاصة بدأت تنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية .

وبيت الخبرة يختلف عن المؤسسات البحثية الأخرى، في كونه يركز في أبحاثه على المسائل التي ترتبط بوضع السياسات، فهي تقوم بأبحاث وتقدم تحليلات وبدائل للأفكار ذات الصلة بالهيئات الحكومية، ومن يضع هذه السياسات وعادة ما تعمل

---

3 - زين الدين عبد الهادي، " نظم المعلومات في المكتبات البرلمانية "، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول حول إدارة المجالس الوطنية التشريعية**، القاهرة، ماي 2005.

[2]- جلال بندري، " تفعيل دور البرلمان و حاجته إلى بيوت الخبرة "، **مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية** ، جامعة القاهرة ، عدد جانفي 2002، ص 62.

4 - أنظر برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: http://www.pogar.org/arabic/governance/participation.asp 2008/11/14:

هذه البيوت في المجالات السياسية والاقتصادية، القانونية والعسكرية و الاجتماعية والفنية [1] .

فتحتاج بيوت الخبرة أن تكون متصلة بالبرلمان موضوعيا ومن حيث أجندة أعمالها، مع كونها مستقلة عنه تنظيميا لكي تبقى محايدة، ولتستطيع ابتكار أفكار ومبادرات جديدة في التطور البرلماني .

3-1-خصائص بيوت الخبرة :

- أن يكون مدخلها متوجها نحو السياسة المستقبلية، حيث أنها تهتم بالتخطيط على المدى الطويل ويجب أن تتبع منهجية علمية.

- يجب أن يكون بيت الخبرة متعدد المجالات، نادرا ما يكون بيت الخبرة مقتصرا على خبراء في مجال واحد، بل من الضروري توافر فريق من العلماء و الخبراء والباحثين في مجالات متعددة .

- يجب أن يعمل بيت الخبرة بدرجة كبيرة من الحرية في المشكلة التي يبحث فيها ويعالجها ويقوم بدراستها حتى يستطيع أن يصل بأفضل النتائج لصانع القرار.

3-2-أهداف بيوت الخبرة البرلمانية :

يتركز عمل بيوت الخبرة على المحاور الآتية لتحقيق أهدافها [2]:

- تكريس المنهج العلمي النقدي في تناول القضايا التي تهم العمل البرلماني.

- توسيع القاعدة الاجتماعية الواعية بمجريات العمل البرلماني وأسسه وفتح آفاق المشاركة من خلال توفير الفرصة للنقاش البناء بين الرأي والرأي الأخر.

- ترسيخ مفهوم " الخدمة البحثية " و" خلق الطلب " في مجال التطوير البرلماني من خلال إتاحة التقارير والبحوث المتخصصة المحلية والأجنبية.

- وضع السياسات وتقديم البدائل والحلول والخيارات أمام صانع القرار، وذلك عن طريق إتاحة توفر المعلومات الدقيقة واللازمة لعملية اتخاذ القرار.

- تنمية التنافس الذي يعد أمرا حيويا للنظام الديمقراطي، فهي تضع سياسات مساعدة أو بديلة لتلك التي تضعها الحكومة أو المصالح السياسية المختلفة.

- تقوية نزعة الممارسات المدنية فهي بمثابة محرك لتوسيع مشاركة المواطنين في العملية السياسية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعميق التطور الديمقراطي، وتأكيد وتدعيم الممارسات الديمقراطية.

- توفير كوادر ذات قدرة عالية على الاستجابة لمهمة تحليل المعلومات داخل نطاق الهيئة التشريعية، ويشمل ذلك زيادة قدراتهم التحليلية والبحثية اللازمة لرسم السياسات العامة.

- توفير البرامج والدورات التدريبية لأعضاء المؤسسة البرلمانية والعاملين بها وتعريفهم بالدور الهام الذي يمكن لتكنولوجيا المعلومات الحديثة أن تلعبه للارتقاء بمستوى أدائهم.

إن بيوت الخبرة يمكن أن تمثل ضمانا مهما لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم العامة ويتأكد ذلك الدور حينما تكون هذه البيوت مكاناً لالتقاء الأفراد وأعضاء الحكومة وأعضاء المجالس التشريعية، فيتحدثون ويتناقشون ويسمعون أصواتهم لصناع القرار، فالبيوت هنا تكون بمثابة محرك ديناميكي لتوسيع مشاركة المواطنين في العملية السياسية .

- تبادل الخبرات بين البرلمانات المعاصرة وبيوت الخبرة المحلية والخارجية وتنمية القدرة التنافسية للبرلمان.

وما يميز بيوت الخبرة توجهها المستقبلي، وكذلك القدرة على معالجة القضايا المعقدة بأسلوب علمي ومن خلال فريق متنوع الخبرات وقدرتها على إتاحة المعلومات بشكل منظم.

---

[1] . جلال بنداري، مرجع سابق، ص .68

1- علي الصاوي ، " بيوت الخبرة البرلمانية "، **أعمال حلقة نقاشية: بيوت الخبرة البرلمانية ،القاهرة من 22 إلى 24 ديسمبر 2001** ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2003 ، ص13.

كما أنها تعد محركا لتوسيع المشاركة في العملية السياسية، من خلال تناولها لقواعد وخبرات تعمق التحول الديمقراطي، وإنهاء احتكار الحكومة للمعلومات وعملية تحليل السياسات وتقديم البدائل، وبالتالي فهي تمثل ضمانة هامة للمشاركة والشفافية والمحاسبة، وكذا آلية لتعزيز النقاش والتواصل بين المجتمع والحكومة وأعضاء المجالس التشريعية .

ويتأثر بيوت الخبرة في تحقيق أهدافها بعدة عوامل أهمها [1]:

- درجة مساندة القيادات البرلمانية والسياسية وتشجيع عملها في إطار الالتزام بمبادئ الديمقراطية الشفافية والحكم الراشد.

- حجم ونوعية المساعدات التي تتلقاها بيوت الخبرة (لأنها ليست مؤسسات ربحية).

- مستوى المخاطر على ضوء التنافس الحزبي والسياسي في المجتمع وإدارة الحكم.

3-3- معوقات بيوت الخبرة البرلمانية :

يعتبر تفعيل بيوت الخبرة البرلمانية أمرا حيوياً وضرورياً من أجل تطوير العمل البرلماني، الذي يصب لصالح الإصلاح المؤسس للدولة، فالبرلمان الآن له دور محوري في إطار التحولات الديمقراطية عما كان عليه من قبل، وأصبح الرأي العام كثير الاهتمام بالعمل البرلماني، وأهم التحديات، تتمثل في قدرة المؤسسات التي تتوجه لخدمتها وبحثها وتطويرها أصلا، ونوعية العلاقة بينهما، فبيت الخبرة يتأثر على سبيل المثال بطبيعة المؤسسة البرلمانية القائمة، بل وبنظام الحكم السائد، وكذا البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الثقافية التي تنشأ فيها بيوت الخبرة، فيلاحظ أن بيت الخبرة قد يساعد البرلمان كله على البروز، وقد يدفع أحد أعضائه أو بعضهم إلى درجات الريادة والشهرة وفقا للقدرة على استيعاب المعلومات المعطاة والقدرة على حسن استغلالها في تصريف الأمور ومراقبة الحكومة .

وحتى يتم تفعيل بيوت الخبرة البرلمانية فلا بد من إزالة العراقيل من عنها وأهمها [2]:

- التمويل (حجمه، توقيته، استمرار يته، أغراضه، مراقبته، ترشيده ...)

- حيادية وموضوعية بيوت الخبرة (في إعداد أجندة العمل، طريقة البحث، مصادر البيانات، وإستراتيجية صياغة البدائل، ودقة التحليل وشفافية الهدف).

- سيطرة السلطة التنفيذية على المعلومات، وحساسية عملية التدريب في نظر النواب.

- مدى تقبل الحكومة للمساعدات والمنح الخارجية في مجال الإصلاح السياسي والتشريعي.

الخاتمة:

إن النجاح في إدارة عمل المؤسسات بكافة أنواعها وعلى مختلف المستويات يستند في جوهره على مجموعة من الدعائم الرئيسية تأتي في مقدمتها "المعلومات"التي تشكل حجر الزاوية لنجاح كافة التدابير والإجراءات المتخذة بجميع مراحل رسم السياسات العامة للدولة، مرورا بعمليات التخطيط والتنسيق وبناء السيناريوهات ثم تقديم البدائل واختيار أنسبها واتخاذ القرار.

وتتحمل أجهزة المعلومات بكافة تخصصاتها وعلى مختلف المستويات العبء الرئيسي في بناء قواعد المعلومات الأساسية والاستمرار في تحديثها وتحليلها وتزويد مراكز

---

[1] _ علي الصاوي ، **بيوت الخبرة البرلمانية** ، مرجع سابق ، ص 17.

[2]. جلال بنداري ، مرجع سابق ، ص 70.

أنظر أيضا : جلال بنداري ، " تفعيل دور البرلمان و حاجته إلى بيوت الخبرة "، **مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية** ، جامعة القاهرة ، عدد جانفي 2002، ص 237.

إدارة البحوث بها في التوقيت المناسب بما يضمن الإدارة الناجحة لمؤسسات رسم السياسات العامة في الدولة.

وإن تحديث مؤسسة البرلمان لا يقتصر على تطويره إداريا وإمداده بالمعلومات وبالأدوات والأساليب التكنولوجية الحديثة، ولكن لابد أيضا من توفر المناخ العام الذي يساعدها على القيام بالدور المنتظر في عمليات البناء الديمقراطي للحياة السياسية.

كما لا يمكن أن يكون لهذه المؤسسة عنصر قوة للديمقراطية إلا إذا كانت ممثلة للجماهير، أي نتيجة انتخابات حرة ونزيهة، وبالتالي فإن الديمقراطية تهدف إلى إنشاء برلمان سليم، كما أنها تعتمد في الوقت نفسه على وجود برلمان قوي [1].

مراجع الدراسة باللغة العربية:

1- مدحت حسنين، " منهج إعداد البحوث...والمعلومات البرلمانية "، **مجلة مجلس الشعب**، العدد11، السنة الرابعة، القاهرة: 1995.

2- سامي عبد الصادق، **أصول الممارسة البرلمانية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.

3- سعيد بريك صميخ المري، إدارة المؤسسات البرلمانية : مع دراسة حالة مجلس الشورى في دولة قطر، (**أطروحة دكتوراه فلسفة في الإدارة العامة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007).

4- زين الدين عبد الهادي، " نظم المعلومات في المكتبات البرلمانية "، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول حول إدارة المجالس الوطنية التشريعية**، القاهرة، ماي 2005.

5- عبد المطلب غانم ، " دور المعلومات في القرار البرلماني "، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول حول إدارة المجالس الوطنية التشريعية**، القاهرة، ماي 2005

6- مجموعة من الخبراء، **البرلمان الإلكتروني**، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008

7- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: http://www.pogar.org/arabic/governan 2008/11/14ce/participation.asp

8- علي الصاوي ، " بيوت الخبرة البرلمانية "، **أعمال حلقة نقاشية: بيوت الخبرة البرلمانية ،القاهرة من 22 إلى 24 ديسمبر 2001** ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2003

9- جلال بنداري ، " تفعيل دور البرلمان و حاجته إلى بيوت الخبرة "، **مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية** ، جامعة القاهرة ، عدد جانفي 2002.

10- علي الصاوي، **مستقبل البرلمان في العالم العربي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2000

مراجع باللغة الأجنبية:

01- Philip laundy ,parliaments in the modern world , **www.pogar**

[1] - علي الصاوي، **مستقبل البرلمان في العالم العربي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2000، ص 9 .

.org /publications/legislature/sawil a : 10/7/2005 .

02- Arthur Lupia and Mathew W .Mc Cubbins ," Who Controls ? Information and the Structure of Legislative Decision Making " , in : Kenth A . Shepsle (eds), **Positive Theories of Congressional Institutions** , Ann Arbor ,The University of Michigan Press , 1995

03- David Olson and Philip Norton **, The New Parliaments of Central and Eastern Europe** ,London : Frank Cass ,1996

04- Thomas Carothers ," Democracy Assistance The Question of Strategy ", **Democratization** ,Vol .14,No .3, 1997,London ,Frank Cass.

05- Kenkman ,p,Ginter , J ,and Kasemets , **A. Use of Social Information in the Law-Making Process of Parliaments: a Comparative Study .Riigikogu Chancellery. Tallinn**, USA, Edwood press, 1998.